

«النور» يبحث في الخيارات الصعبة: الانفصال عن «الدعوة»



محاولات امتصاص غضب القواعد شملت أيضا ترويج قرارات سيخها الحزب بعد الانتخابات (أي بي إيه)

تكرر الإقبال الضعيف وغياب الشباب عن جولة الإعادة للمرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية في مصر. وسط ذلك يفتح حزب «النور» أمام صدمته من الخسارة التي مني بها

القاهرة - أحمد سليمان

ألقت نتائج المرحلة الأولى وإعادتها في الانتخابات النيابية المصرية ظلالتها على حزب «النور» السلفي، وهو الوحيد من بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية المشارك فيها. وخسر الحزب القائمة الانتخابية «عرب الدلتا» الوحيدة التي نافس عليها في المرحلة الأولى التي جرت في 14 محافظة، بعدما كان قد انسحب من المنافسة على قائمة الصعيد و«شرق الدلتا»، فيما خاض خلال جولة الإعادة في اليومين الماضيين 24 مرشحا محسوبون عليه المنافسة على المقاعد الفردية.

خسارة النور «عرب الدلتا» جاءت في معاقلة الرئيسية ومناطق النفوذ التقليدي له، وهو أمر دفعه في البداية إلى التهديد بالانسحاب من جولة الإعادة والمرحلة الثانية للانتخابات. وقال ياسر برهامي، وهو نائب رئيس «الدعوة السلفية» والرجل الأقوى فيها، إن «انسحاب النور يشكك في شرعية البرلمان المقبل»، قبل أن يعود لبيتهم وزارة الداخلية واللجنة العليا للانتخابات بالسكوت على عدد من المخالفات «فوق الترخيل» برغم تقدمهم ببلاغات رسمية بالمخالفات، كما قال. التهديدات امتدت من الانسحاب من جولة الإعادة والجولة الثانية للانتخابات وأيضا انسحاب قائمة القاهرة، إلى التهديد بالانسحاب من الحياة السياسية كليا، لكن مصادر علمية في الحزب أرجعت الأمر إلى امتصاص غضب القواعد من النتائج الصفرية التي مني بها «النور»

بالإضافة إلى الضغط على أجهزة الدولة من أجل وقف الهجوم الإعلامي ضد الحزب السلفي، وهو أمر يبدو أن الأجهزة استجابت له إذا جرى التدقيق في أداء وسائل الإعلام اتجاه «النور» أخيرا، إضافة إلى إرسال طمأنينة من عدة جهات بأن نتيجة المرحلة الثانية للحزب ستكون أفضل من الأولى. هذا ما عبر عنه نائب رئيس «النور»، أشرف ثابت، بقوله إن جولة الإعادة في الانتخابات البرلمانية كانت أفضل من الجولة الأولى «بسبب نزاهة العملية الانتخابية، وخاصة أنه جرت دعاية سلبية ضد الحزب من الإعلام خلال الصمت الانتخابي».

محاولات امتصاص غضب القواعد شملت أيضا ترويج قرارات سيخها الحزب بعد الانتخابات وفي مقدمتها تغيير الصف الأول من القيادات، والأهم هو فصل النور عن الدعوة

اعتقل الأمن 63 من
مناصري الحزب واغتيك
أثنان من كوادره

السلفية، مع أنه أمر من الصعب تصوره، أو القبول بإمكانية تحققه لأسباب عديدة، منها أن كيان «الدعوة» أقوى من الحزب، وأن معظم قواعد الحزب انضمت إليه استجابة لرؤية مشايخ «الدعوة»، وأن قيادات «النور» العليا تدين أصلا بالولاء لهؤلاء المشايخ.

مصادر في حزب «النور» تحدثت عن إحساس بالغدر من أجهزة الدولة، نتيجة إخلافها الترتيبات التي كان متفقا عليها قبل الانتخابات،

وتحديدا بالسماح لـ«النور» بالحصول على نتيجة تتمحور حول 10% من جملة المقاعد النيابية مقابل انسحاب الحزب من عدة دوائر وتخفيض عدد القوائم إلى اثنتين بدلا من أربعة، لكن ذلك لم يتم كما يبدو. ويتصاعد غضب قواعد الحزب السلفي من حادث آخر أثار حفيظتهم وأثر في علاقة «النور» بالأجهزة الأمنية ولم يحظ بالتغطية الإعلامية المناسبة، وذلك بسبب اعتقال 63 من أفراد الحزب يوم الجولة الأولى من

والانتخابات، كانوا أمام بعض اللجان الانتخابية لمتابعة سيرها. ولم تنجح ضغوط الحزب واتصالاته إلا في الإفراج عن 20 من المعتقلين، قبل إعادة القبض على ثلاثة آخرين، مع عود بالإفراج عن البقية فور انتهاء الانتخابات، وهي الحادثة التي ذكرها ياسر برهامي بقوله إن «الشرطة أقت القبض على أعضاء من النور ذهبوا للتنسيق مع قوات الأمن لتلافي أي مشكلات انتخابية، في محافظة المنيا ومراكز أخرى».

المشايخ بين تعريف الأزهر و«الأوقاف»: حلقة صراع جديدة



أسباب توتر العلاقة بين المؤسستين غير معروفة على وجه اليقين (أي بي إيه)

وأبواب توتر العلاقة بين المؤسستين غير معروفة على وجه اليقين، لكن من بينها ما يمكن وصفه بـ«الطموح الشخصي» لوزير الأوقاف سعيا إلى خلافة شيخ الأزهر، الذي يقاوم ضغوط مؤسسات وجهات نافذة في الدولة، حاولت إزاحة عباس شومان من منصبه في وكالة الأزهر مقابل تمسك الطيب به.

كذلك تمسك الطيب بمحمد عمارة في عضوية «مجمع البحوث الإسلامية»، رغم المحاولات المستميتة لعزل عمارة على أيدي أجهزة وبيارات في الدولة ترى في موقفه مما جرى في «30 يونيو» و«3 يوليو» موقفاً مناوئا للدولة، إضافة إلى أنها حسبت عمارة على جماعة «الإخوان المسلمين»، قبل أن تنجح في دفع عمارة إلى الاستقالة من منصبه في رئاسة تحرير مجلة الأزهر الشريف. ثم جاء تمسك الطيب به في مجمع البحوث، وهو أعلى هيئة فقهية في الأزهر ويرأسه الطيب بنفسه.

وفي هذا الصراع، انحازت مؤسسات قوية في هرم السلطة إلى جمعة الذي لا تخفى قطيعته مع الطيب، في حين أن الأخير امتنع عن حضور أي مؤتمرات تنظمها «الأوقاف»، وبينما تستمر مؤتمرات الوزارة المطالبة بتجديد الخطاب الديني والحرب على الإرهاب، يرى الأزهر أنه صاحب الإشراف المباشر عليها، فيما تعمل الوزارة تحت مظله.

مع ذلك، فإن انحياز مؤسسات

والقبض عليه من ميدان التحرير، في واقعة فريدة من نوعها. ومن المعروف أن شيخ الأزهر، الذي يعادل منصبه بروتوكولياً «رئيس وزراء»، هو من يرشح وزير الأوقاف في مصر، وهو من يقبله، باعتبار أن «الأوقاف»، وإن كانت وزارة، فإنها تابعة لـ«الأزهر» وفق الأعراف التراثية التاريخية.

وتتلقى الرئاسة أيضاً ترشيحات وزراء الأوقاف من مكتب شيخ الأزهر، كذلك فإن تقييم الوزير يخضع لعوامل كثيرة، من بينها رأي مشيخة «الأزهر» في الوزير وطروحاته، وهو ما جرى مع جمعة الذي رشحه الدكتور أحمد الطيب لمنصبه، قبل أن تتوتر العلاقة بين الاثنين.

وعلى المساجد الواقعة تحت إدارتها. وسط هذه المعركة، دخل وزير الأوقاف في حالة بيات شتوي بعد إتمام التشكيل الجديدة؛ فالرجل الذي أدمن الظهور في وسائل الإعلام، اختفى تقريبا من المشهد السياسي في الجمهورية، ربما ليقينه بأن بقاءه في مقعده أمر مؤقت، على ضوء تداول الأروقة الإعلامية والسياسية في القاهرة أن خروج الرجل بات مؤكداً في أول تغيير وزاري مقبل، خصوصا أن بعض التسريبات تحدثت عن تورطه مع وزراء آخرين وإعلاميين متنفذين في قضية فساد وزارة الزراعة الأخيرة، التي أجبر فيها وزير الزراعة السابق صلاح هلال على الاستقالة من منصبه قبل

يحظى بدعم بعض الأجهزة الأمنية تحت لافتات «الحرب على الإرهاب، وتجديد الخطاب الديني، ومواجهة الإخوان المسلمين والسلفيين». وبما أن الوقت كان ضيقا لتشكيل الحكومة الجديدة (نحو أسبوع)، وقد كانت قائمة الأسماء التي قدمها شيخ الأزهر لخلافة جمعة تشهد اعتراضات من بعض الأجهزة الأمنية، تقرر في النهاية بقاء جمعة في منصبه، كما تقول مصادر في «الأوقاف» لـ«الأخبار».

اللافت أيضا أن جمعة أتى إلى الوزارة من عضوية مجلس إدارة «الجمعية الشرعية»، وهي من أكبر الجمعيات الأهلية الخيرية في مصر. ورغم أن هذه الجمعية لا تتبع أياً من التيارات السياسية الإسلامية في البلاد، فإنها تحظى بقبول واسع من غالبية الأطياف، نظراً إلى بعدها التام عن الشأن السياسي وانشغالها بالعمل الخيري الاجتماعي فقط، ولكنها لم تسلم من «انقلاب» جمعة عليها

غالبية التقديرات تشير
إلى خسارة جمعة نتيجة
الصراع مع الطيب

رغم أن كلاً من الأزهر ووزارة الأوقاف في مصر لم ينجزا الشيء الكثير مما طلبه عبد الفتاح السيسي، فإن الخلاف بين المؤسستين الذي يقوده رئيس كل منهما لا يزال قائما

القاهرة - أحمد سليمان

تتجدد جولة جديدة من جولات الصراع بين شيخ الأزهر في مصر أحمد الطيب، ووزير الأوقاف محمد مختار جمعة، في إطار سعي الثاني إلى تحويل الوزارة من مؤسسة تابعة لـ«الأزهر» إلى مؤسسة مستقلة بذاتها. جمعة كان قد أصدر تعميماً على علماء ودعاة «الأوقاف» بنسب أنفسهم إلى الوزارة في الأحاديث الإعلامية، وخصوصاً في إذاعة القرآن الكريم، التي تعتبر الإذاعة الشعبية الأولى في مصر، ودايت على استضافة علماء وشيوخ ودعاة «الأوقاف» بصفتهم علماء من الأزهر الشريف. وقد أراد جمعة من ذلك تقديم الوزارة على أنها كيان يوازي الأزهر. ولا يزال جمعة يواصل هذا النهج رغم أنه كان محتملاً بقوة خروجه من منصبه في التغيير الوزاري الأخير الذي أطاح إبراهيم محلب من رئاسة الوزراء وأتى بشريف إسماعيل لخلافته، ولكن وزير الأوقاف بقي في منصبه لأسباب يبدو أنها أمنية، فهو